

واقع المصطلح في الممارسات التقديرية الجزائرية - مقارنة في التأصيل المصطلحي عند عبد الملك مرتاض -

لخضر حاكمي
كلية الأدب واللغات والعلوم الاجتماعية والانسانية.
قسم اللغة العربية وآدابها
جامعة الدكتور مولاي الطاهر، ولاية سعيدة

(... لأننا إذا لم نسمح بإضافة حرف واحد في مثل هذه الأطوار، في اللغة العلمية الجديدة فإننا سنظل عاجزين عن إيجاد معادلات عربية قابلة لاستيعاب المفاهيم العلمية، استيعاباً عملياً لما هو جارٍ في اللغات الأجنبية الحية...)

- عبد الملك مرتاض: في نظرية التقدير، ص 136-

محاوَر المداخلة:

- مقدمة

- أولاً- المسار المصطلحي بين الأصل الغربي والمراس العربي:
- 1-1: مصطلحات: قراءة ونقد ولغة ولغة اللُّغة Métalangage
 - 2-1: بين مصطلحي: لساني ولسائياتي Linguiste
 - 3-1: بين مصطلحي: سمة وعلامة (Marque et Signe)
 - 4-1: بين مصطلحي: التبليغ أو الإبلاغ والتواصل (Communication)
 - 5-1: مصطلح التشريح ومصطلح التقويض: Déconstruction
 - 6-1: التناص أو التكاثر مقابلاً للمصطلح الأجنبي Intertextualité
 - 7-1: بين المكان والفضاء والحيز: espace
 - 8-1: مصطلح الزمن المقنع: Le temps masqué
 - 9-1: مصطلح المُواسم: La sémosis
 - 10-1: مصطلح التحلُّقسي مقابل La Psychanalyse
 - 11-1: بين البنيوية والبنائية: Le Structuralisme
 - 12-1: مصطلح "رَكْبَرَة": Le syntagme
 - 13-1: مصطلح "رسالات": Messages
 - 14-1: مصطلح "بَدَعَة": Réurrence
- ثانياً- خلاصة البحث.

نعتقد ما آل إليه لاعتبارات عديدة: من بينها أن مشروعية القراءة مشروع سماوي قد صيغت بادرته في أول نزول للوحي على المصطفى الكريم، عند قوله تعالى: «اقرأ باسم ربك الذي خلق»، ثم إن مصطلح القراءة مورد تراثي تبدو في استعماله ملامح التأصيل، ولذلك فالدعوة إليها-أي القراءة- هي دعوة إلى الدخول والانضمام، وهي دعوة إلى الفهم والإفهام، بل هي دعوة إلى التعالق والحياة، وبالتالي الاستمرارية والانسجام.

ألفينا الناقد- ونحن نقرأ له- يساير التطور اللسانياتي في حينه، وهذا بتفقيه للمصطلح مرة والإستغناء عنه مرة أخرى، وذلك حينما يرى تعليلاً أو تدليلاً يبيح الانتقال إلى غيره، وهو في كل هذا لا يفتأ يبحث في المصطلح عن كل مسمياته، وإذا ما تحقق من قوة دالته، يصرح -بلا تردد- عن ضرورة تعديته إلى غيره؛ نلفي هذا العمل حين قراءتنا لكتاباته ضمن مجلة تجليات الحداثة العدد الثاني والرابع، وكتابه: في نظرية النقد وشعرية القصيدة.

فعلى سبيل التمثيل نراه يستعمل مصطلح (قراءة القراءة - مقابل لـ: Méta-lecteur باللغة الفرنسية) ومقابلاً للفظ الانجليزي (Meta reading)، و(قراءة- قراءة القراءة Méta-Métalecteur) باعتباره مفهوماً أقرب إلى (نقد- نقد النقد Méta métacritique)، فنقد النقد يعني كتابة نقد على نقد كان قد حصل، بينما نقد- نقد النقد يعني كتابة نقد على نقد كان قد كُتب حول نقد آخر، ولعلّ الباحث لا يغالي بل نراه يُنتج وجهاً لسانياتياً على وجه لسانياتي آخر، ولا يكتفي بإرادته لمصطلح واحد، مثل "نص النص"، زاعماً أن نصّ النصّ يستقرّ في الأثر المقدس ثم يأتي بمصطلح "قول على قول"، جاعلاً منه أثراً رجعيّاً لـ: Métalangage.¹ وهو من كلّ هذا يحاول تأسيس ترجمة مقننة، تخضع لقانون مؤهل يأخذ في الحسبان المفهوم بمدلوله في التراث حتى تصير الترجمة موجهة نحو مقاصد ما يدعو إليه النقد الغربي، وما يقصد إليه العرف اللغوي العربي، فيأتي بمصطلح: لغة اللغة بديلاً- بل مضاداً وقادحاً-

1- د. عبد الملك مرتاض: في نظرية التقدير متابعة لأهم المدارس التقديرية المعاصرة ورصد لنظرياتها، دار هومة للطباعة والتشرو والتوزيع، طبعة 2002م، ص 6. وللتوسيع أكثر ينظر: عبد الملك مرتاض: دراسة سيميائية تفكيكية لقصيدة أين ليلاي لمحمد العيد آل خليفة، ديوان المطبوعات الجامعية 1990م ص 194، 94، وأيضاً كتابه القراءة وقراءة القراءة خوض في إشكالية المفهوم، مجلة علامات مجلة - السعودية، ج 15، المجلد 14، سنة 1995م، ص 12، وكتابه: بنية الخطاب الشعري: دراسة تشريحية لقصيدة أشجان يمانية ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1991م، ص 15.

مقدمة:

تُعدّ فكرة المصطلح من قبيل الاتفاق الجمعي حول تتعبت الأشياء تتعبتاً لفظياً ييسر للقارئ وللباحث- على حدّ سواء- القبض على المعنى - من خلال المسميات- قبضاً يسيراً، ولعلّ هاتيك الفكرة لم تتولّد من فراغ، بل كانت الحاجة إلى تنظيم المعارف هي قطب الرّحى الذي دارت حوله اهتمامات النقاد وأولي الحزم من اللغويين. وتعدّ فكرة "المصطلح" بجميع مشاربه - لسانية كانت أم نقدية- متعدّدة ولا تتفق على بلورة واحدة تزاور حيناً إلى التعلّق بالمعنى وتلجأ حيناً آخر إلى الاهتمام باللفظ، وهذا ما يشكل عقبة مفاهيمية تجعل من المدلول وجهاً آخر للدّال.

ولقد شهد المصطلح الدّافق إلينا من الخارج نقلات محتشمة له، سيما ما دأبت عليه أقلام النقاد الجزائريين والفترات التي واكبت انتشار الفكر اللسانياتي، وهذا ما يقرّر جدلاً أنّ المخاض التّرجماتي الجزائري قد يتأبى على مواصلة التمرّس في نقلته المصطلح، وإلا سينعثر- ولو قيد أنملة- إن بقي حبيس الفردانية دونما ائتلاف جمعي حول تسنين قاموس مصطلحي موحد؛ ونحن إذ نتبنّى في رأينا هذا الإشكال نتوق من جهة أخرى إلى بيان وجهة نظرنا في حدود ما استلهمناه من رؤى في هذا المجال.

تأتي هذه الدراسة استظهاراً لطبيعة الممارسة النقدية في الجزائر وكشفاً عن نمط الأداء المصطلحي لدى الناقد الدكتور عبد الملك مرتاض، من خلال ما حبرته قريحته النقدية من علمية في نقل المصطلح الأجنبي إلى العربية. وهو إذذاك مايفتأ يقيم البرهان، ويمرّر الحجّة في تكييف عمله النقدي، ويستفتي في كلّ هذا معالم التّراث قصد نقل المصطلح الدّاخل إلينا، ويظهر بجلاء مزلق النقاد في تناقلهم للمصطلحات، دونما إحتكام إلى معيار علمي.

لاجرم إذن، أنّ الإنجاز النقدي الذي حصله الدكتور عبدالمك مرتاض في حياته العلمية، يحتم علينا الوقوف عليه قراءةً وفهماً ونقدًا، ذلك أنّه استطاع بوعي منهجي، وباستقراء محمود، أن يقرأ التّراث العربي قراءة المتبصر الذي يفيد ويستفيد، وأن يُعاش الحداثة على اختلاف مشاربها، فيستلهم منها أطرها ومناهجها العلمية، ويسبر أغوار النّقد بوعي متسائل، ينساق نحو الغاية حيثما وُجدت، ويدبج أسلوبه تدبيح العارف بخبايا العربية، حتّى غدا أسلوبه متميزاً يكشف عن قوّة

عن من ترجموها إلى: ما وراء اللغة، ولغة واصفة¹، وتبريره في ذلك أن السابفة: Méta تعني الانتماء والاحتواء، وهي في الأصل كلمة إغريقية تعني ما يشمل اللغة.

وكل ما أحدثه عبارة عن اشتقاقات لغوية منتزعة من تلك الممارسات اللغوية التي أحدثها المنظرون الغربيون في ممارساتهم اللسانية المختلفة، محاولة منه إلى ملء الفراغ الترجماتي العربي وتأصيله، في وقت بات فيه نقل المصطلح لا يعدم أن يستقر على ثبات في التسمية بين النقاد؛ ولعل هذا قد يدخل في ما أشرنا إليه سلفاً، من أن الاختلاف حال في مدى البون الشاسع بين النقاد في نظرهم للمفهوم.

هذا، وقد يكون من الأفيد الالتفات إلى ضوابط البث المعرفي العربي حتى تتأني في نقدنا ميكانزمات التثمين النقدي، ومن ثم بناء صرح نقافي يكون بمثابة الانطلاقة لتتظير علمية دقيقة تفك الخناق عن الناقد العربي في فض نوازع الرغبة في الآخر ونفي الذات.

سلك الناقد مرتاض - في تدبير بعض المصطلحات على اختلافها - مسلكاً نقدياً مزدوجاً، يغور تارة في التراث ويجول أخرى في نقفي المفهوم الغربي، واستخدم لذلك أيضاً بعض قوانين الترجمة العلمية، من مثل الاشتقاق والتعريب* والنحت وغيرها من الاستراتيجيات الترجمانية العلمية» وفي كل الأحوال فإن الناقد لا تستهويه العجلة في توظيف المصطلحات واصطناعها، بحكم مبدأ الشيوخ والانتشار والتداول، وإنما يقف وقفة الباحث المدقق في الأبعاد العلمية والمنهجية، نظرياً وإجرائياً، للمصطلح في لغته الأصلية من جهة، وفي المقابل العربي للمصطلح لأن يكون بديلاً في الكتابات العربية من جهة

1. Bassam Baraké: dictionnaire de linguistique: Français- Arabe avec un P:130, Liban- bayrou. Op.Cit.index alphabétique des termes arabes

*- يقصد بالتعريب إضفاء الطابع العربي على النص، وذلك بتقويم النص الوسيط الذي يحتوي على كل عناصر معنى النص الأصلي، على ركائبه، مع أخذ مستلزمات الفصاحة والبلاغة في الحسبان، وقد عبر العرب عن هذه العملية قديماً وحديثاً بمصطلحات مختلفة مثل: الأعجمي، المعرب، الاستعارة، النخيل، التعريب، الاقتراض. (ينظر على سبيل المثال: د. محمد ديداوي، منهاج المترجم بين الكتابة والاصطلاح والهوية والاحتراف، للمركز الثقافي العربي: الدار البيضاء-المغرب، ط1- 2005م، ص 7، 42. وينظر أيضاً: مقال للأستاذ أحمد شقرون بعنوان: الترجمة التقنية ومشاكلها، مجلة المترجم مجلة محكمة تعنى بقضايا الترجمة يصدرها مخبر تعليمية الترجمة وتعد الألسن- جامعة وهران- السانوية الجزائر، دار الغرب وهران، ع 03. أكتوبر، ديسمبر 2001م، ص من ص 69 إلى ص 72.

أخرى»¹، وهو بهذا يسعى إلى جعل المصطلحات الغربية من قبيل الاستعمال العربي، حتى إذا لم يلق لها وجوداً في التراث، إعتد على ذاته في تنشئة مصطلح جديد، ثم يصرّح به دونما تردد.

2.1: بين مصطلحي: لساني ولسانياتي: Linguiste

الباحث لا يهتم إلى الأسترسال الانطباعي في بلورة المصطلح، بل تجده يقارن هذا بذلك، ويخضع المصطلح المترجم إلى التجريب والنقد، فإذا استقرّ لديه ما يبيح نفي الأوّل وبقاء الثاني، عمد إلى الاعتصام بهذا الأخير. نلني مثل هذا الحكم عند تعريجه على مصطلح: لساني، وذلك عندما رأى فيه لبساً بين نسبه إلى اللسان ونسبه إلى اللسانيات، وأتى بمصطلح "لسانياتي" نسبة إلى اللسانيات، وقال في هذا الصدد: «إننا اصطلاحنا النسبة التي ننفرد بها على أساس أنّها تنتسب إلى اللسانيات (علم الألسن) لا إلى اللسان، فالمهتمّ أو المختصّ بهذا العلم يجب أن يطلق عليه، إذن، لسانياتي»². ووفق هاته الرؤية نستخلص أنّ الناقد ينطلق في تأصيله للمصطلح من أصول مسمياته حتى يبقى زلّ الاصطلاح، ومغبة النقل إلى العربية.

وهو ما ينفكّ يلجأ إلى استحداث مصطلحات توائم المدلول النقدي من وجهة نظر تعديدية بعدما يتقرّر وجودها، وهذا لأسباب ابستمولوجية بحتة، تتنازع في ذلك روح المقارنة، والتّقيب في الجذر اللغوي لأصل المصطلح، وكذا سعة الإطلاع على المضامين اللسانية للحضارتين: العربية والغربية، وهذا ماجعل من مراسه النقدي عوناً للناقد ولسانياتي من جهة في تعليمية الاحتياط من مزالق التّرجمات المصطلحانية، ولعلّ هذا ما يوميّ لامحالة أنّ التراكم الفكري العربي، بدا عوناً للناقد في تطعيم الصياغة التّرجماتية بما يتواءم ومضامين النقد البناء.

3.1: بين مصطلحي: سمة وعلامة (Signe et Marque):

يُعدّ مصطلح "سمة Signe" من المصطلحات السيميائية التي عنى بها مرتاض في تنظيراته المصطلحانية السيميائية، وقد أرجع هذا المسمّى

1- د. أحمد حساني: إشكالية المصطلح في الترجمة اللسانية، مداخلة ضمن ندوة المجلس الأعلى للغة العربية الموسومة ب: أهمية الترجمة وشروط إحيائها، مطبعة دار الهدى 2007م، ص235 وموقعها على البريد الإلكتروني: WWW.elhouda.com.

2- عبد الملك مرتاض: نظرية التبليغ بين الحداثة الغربية والتراث العربي، مجلة تجليات الحداثة السنة الأولى العدد الأول 1992م، معهد اللغة العربية وأدائها، جامعة وهران السانوية، ص21.

إلى العرب أنفسهم، لأنهم عاشوا وَقَعَ السَّمة منذ أقدم العصور، وكانت هذه الأخيرة تعني عندهم الشيء الكثير، ومورد يتضام في الغالب الأعم بسبل عيشتهم وتواصلهم، وحتى معتقداتهم؛ لجأوا إليه زرافات ووحدانا في التعبير عن مشاعرهم، وما يكتنفها من فرح وترح، فجعلوا لكل ذلك مبنىً سيميًّا يمكنهم من تشفير رغباتهم المدفونة في شكل إتفاق جمعي، ولذلك تنبأنا كتب التاريخ الأدبي عن أن الأمم تعاملت مع هذا المفهوم السيمي «في جملة من المظاهر التي ربما أهمها الإشارة، واستخدام اللون، وإقامة الطقوس المتعلقة بممارسة الشعائر الدينية والتعبير عن الأفراح»¹. وسعيًا منه إلى إيجاد حلول مقارناتية بين السمة والعلامة، رأى الناقد «أن العلامة تتصرف إلى معنى قريب من مادة وسم، دون أن يكونه في الاستعمال العربي، ولعله أن يكون أتياً من "العلامة والعلم" بمعنى الجبل ومنهم أخذوا علامة الثوب لدى القصار حتى تميَّز الأثواب بعضها عن بعض»².

ومحاولة منه الانتصار لمصطلح سمة *Signe* على مصطلح علامة *Marque*، يحاول جاهداً وضع مبررات علمية تستند إلى النهج المقارناتي بين المسميين، من ذلك مثلاً: أن العلامة *Marque* -حسب اعتقاده- وظفت بمعنى اللاحقة التي تتبع الفعل والاسم على حدّ سواء، وتوظيفها يزيد الطين بلّة في اضطراب المصطلح، ويتوسّم في السمة تقارباً بينها وبين ما نعته الغربيون باسم: *Signe*، وبالرغم من كلّ هذا نجده في مواضع أخرى يتذبذب في تدقيق مفهوم السمة *Signe*، ويرأوح مفهومه مع مصطلح القرينة *Indice*، بقوله: «مفهوم السمة معادل في كثير من الوجوه للقرينة *Indice*»³ مثلّ لكلّ هذا بالظاهرة الطبيعية، التي تبدئ بلون داكن كاسح وجه السماء، مكوّنة سمة أو قرينة دالة على عاصفة وشيكة الحدوث، وعليه فنحن أمام عنصرين: العنصر "أ" متمثلاً في السحاب الذي يغطي السماء وهو حاضر مرئي، بينما العنصر "ب" فهو المنتوج المنتظر من وراء هذا السحاب ويعني هنا المطر الوشيك الهطلان، وهو عنصر غائب يتحدّد بعنصر حاضر، والحاضر هنا هو السحاب الذي يمثل السمة تمثيلاً حياً.

1- عبد الملك مرتاض: بين السمة والسيميائية، مجلة تجليات الحداثة، جامعة وهران العدد الثاني يونيو 1993م، ص 11.

2- عبد الملك مرتاض: المرجع السابق، ص 11.

3- المرجع نفسه، ص 11.

نخلص من هذا المعطى التّظيري إلى أنّ النّاقِدَ يحاول جهده تخلص المصطلح من عبث التّرجمة، بيد أنّه لايفتأ يراوح مكانه في عدم ضبطه لحقيقة المصطلح الأمثل، وهذا ما نستنبطه من خلال اعتباره -في ممارسته النّقديّة- المصطلحات الواردة مختلفة دالّيّاً، ومؤتلفة مدلوليّاً.

4.1: بين مصطلحي: التبليغ أو الإبلاغ والتواصل (Communication):

لعلّ ما خاض فيه الدكتور مرتاض من تقنين منهجي، مكّنه من اجتراء العناصر المصطلحيّة، ضمن مسار الوضوح المصطلحي، وأدى به في الوقت ذاته إلى رسم قواعد منهجيّة استنباطيّة، تُستلهم بفضلها حيثيات المصطلح الواحد؛ وهذا طبعاً بالمزاوجة بين استعمال الحاضر، وإرهاصات الماضي، فنجدّه يقيم رابطة قرابة بين مصطلح Communication ومصطلح التبليغ أو الإبلاغ، ويشين بمقابلته بمصطلح التّواصل فيقول: «إصطنع السّيميائيّون العرب مصطلح (التبليغ أو الإبلاغ) مقابلاً للمصطلح الأوروبي Communication وهو في تمثّلنا أدقّ وأدلّ على هذا المعنى من مصطلح التّواصل الذي قدّ يشبع كتابات بعض النّقاد العرب المعاصرين، ذلك بأنّ المصطلح الأوروبي إنّما ورد في أصوله على صيغة التّعديّة المعنويّة، على حين أنّ معادله العربي (التّواصل) لم يرد في العربيّة بهذا المعنى، بل هو محايد لا يتعدّى إلى أيّ معنى في غيره وإنّما يقتصر على ما فيه من معنى في نفسه»¹. أمّا التبليغ في نظره فهو «يشمل بالمفهوم العام للوضع: الإخبار أو نقل أمر من أعلى إلى أدنى أو من أعلى إلى مستوى مماثل له في الدّرجة، وهو لفظ قديم الاستعمال في اللّغة العربيّة، والاسم منه البلاغ، وقد ورد في القرآن العظيم وصفاً لوظيفة الأنبياء المرسلين إزاء من أرسلوا إليهم من الأمم ليبلّغوا رسالات الله»².

كما نلّفه يتعامل مع المصطلح الغربي Déconstruction الذي «نشأ في رحاب فلسفة جاك دريدا والذي اقترن بمنهج فكري وإجرائي قائم بذاته، يستخدم عبد الملك مرتاض مقابل هذا المفهوم مصطلح التّكفيك كما هو شائع في القاموس الاصطلاحي العربي»³. وفي فحوى هذا

1- نفسه، ص13.

2- نفسه، ص13.

3- د. أحمد حساني: إشكالية المصطلح في الترجمة اللسانيّة، المرجع السابق، ص252.

المصطلح أبرز مصطلحات أخرى يعني بها ما يعنيه بالتفكيك ومن بينها:

5.1: مصطلح التشريح:

استعمل هذا المصطلح استعمالاً وقتياً، ليفي بحاجته النقدية، وبعدها وجد أنّ هذا المصطلح أقرب إلى مفهوم القراءة المجهرية Micro-lecteur أكثر من مصطلح التشريحية Déconstruction أو التفكيكية كما نعتّه بعض النقاد، ولكننا حينما نعود إلى القواميس العربية في بيان مدلول مصطلح التشريح، نلفي ابن منظور يقول: «الشّرح والتّشريح: قطع اللحم عن العضو قطعاً... والشّرح: الكشف، يقال: شرح فلان أمره أي أوضحه... وشرح مسألة مشكّلة: بيّنها... وشرّحه: فتحه وبيّنه وكشفه... وشرح الله صدره لقبول الحق فاتسع، وفي التّنزيل: فمن يُرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام- الأنعام الآية 12...»¹. ويبدو المصطلح إذ ما عايناه رهن تفسير وتيسير للمجال اللساني الذي يستقطب الايضاح والجلاء وفضّ الحجب عمّا احتجب من رؤية دلالية، ولذلك يكون بالإمكان استخدامه وقتما نريد نتعيت مقاربتنا اللسانية، والولوج إلى كسر الرّوى الغامضة في النّص مادامت دراستنا تستند إلى خصوصية الكشف، والبحث عن الغائب الحاضر في النّص.

6.1: مصطلح التقويض: Déconstruction

ظهر في السّاحة النقدية المصطلح الأجنبي (Déconstruction)، وترجمه بعض النقاد بـ: مصطلح التفكيك ومنهم الناقد السعودي عبد الله الغدّامي، ولكنّ عبد الملك مرتاض يقترح استعمال مصطلح التقويض إذ يقول: «نقترح استعمال مصطلح "التقويض" مقابلاً للمصطلحين الإنجليزي والفرنسي Déconstruction و Déconstruction عوضاً عن مصطلح "التفكيك" الذي بدأ يشيع بين النقاد العرب لأنه لا يستطيع أن يحتمل ولا أحد يستطيع أن يجعله يحتمل دلالة المصطلح الأجنبي من الوجهة المعرفية»². وقد ترجمه مرتاض إعتماً على فهمه له من جهة، وعلى وجود قرائنه الدلالية في اللّغة العربية من جهة أخرى، ذلك أنّ القصد منه هو «الإتيان على هيئة من الهيئات، أو أيّ شيء

1- ابن منظور: لسان العرب، دار صادر (دت)، ج2/ص497.

2- عبد الملك مرتاض: نظرية التقويض (مقدمة في المفهومة والتأسيس)، مجلة علامات، ص9، ع34، 1999م، ص280.

مادّي أو معنوي، ثم إقامة بناء جديد على أنقاضه وبوحي منه»¹، وعند عودتنا إلى كتاب لسان العرب لابن منظور وبحثنا عن معنى: فكك وقوض، رأينا ابن منظور يقول عن الأول: ««قوّض البناء: نقضه من غير هدم، وتقوّض هو: انهدم مكانه وتقوّض البيت تقوّضاً، وقوّضته أنا» ويقول أيضاً: «وانقاض الحائط، إذا انهدم مكانه من غير هدم»، ويقول عن الثاني: «فككت الشيء: خالصته وكذلك التّفكيك...»². غير أنّنا نتساءل هنا عن مدى مشروعية ماأل إليه ناقدنا، في دحضه للتّفكيك. فنقول: أليس من الجائز الأخذ بالمسمّين، وأنّ الثاني أجلى وأدق في بيان المعنى من الأول؟!*

7-1: التناص أو التكاثر مقابل المصطلح الأجنبي Intertextualité:

يشيد مرتاض بمصطلح التكاثر ويجعله بديلاً عن مصطلح التناص، وعلمته في ذلك أنّ التناص شامل لجلّ العلوم، ولا يليق بالمقام الإبداعي. والتكاثر - في نظره - تأثر الكاتب بالكتابات الأخرى، دونما التناص لجنس هذه الكتابة وطبيعتها، ومن واجبنا «أن نتصور جريان مصطلح التناص في الكتابات الاجتماعية والفلسفية والتاريخية واللاهوتية وسواها مما نريد من نصيب التناص، وخطورة تعميمه وهما أمران يجعلانه غير لائق بأن يقوم مفهوماً في مجال الإبداع الأدبي الخالص... وتأسيساً على هذا استحدثنا ما نطلق عليه التكاثر»³.

وضمن السياق نفسه، يورد الكاتب بعض المفاهيم التي تدخل في حكم التناص، ومن بينها: «أنّه تشرب: تشرب مبدع بأفكار آخر، أو آرائه أو أسلوبه، وهو تأثير: تأثير هذا الكاتب في ذلك، وذلك الشاعر في هذا النص، وهو تضاد: يختلف واحد مع الآخر فيكتب ما يكتب على سبيل التضاد، وهو تشابه: تشبيه كتابة بكتابة، وكلام بكلام، وهو إن شئت:

1- عبد الملك مرتاض: بين التناص والتكاثر الماهية والتطور. مجلة قوافل، النادي الأدبي الرياض السنّة الرابعة، المجلد الرابع العدد السابع 1996م، ص198.

2- ابن منظور: لسان العرب، المصدر نفسه، ج7، ص24، ص225. ج10، ص475.

*- أوليس هو القائل: «إن التفكيك لغويًا يعني تجزئة كيان مركب منقطع، ثم إعادة تركيبه، كما كان من ذي قبل، كتفكيك قطع محرك، أو أجزاء بندقية، وهلم جرا. فالتفكيك لا يعني ضياع أي جزء من الشيء المفكك» ينظر: عبد الملك مرتاض القراءة وقراءة القراءة، حوض في إشكالية المفهوم، مجلة علامات، جدة السعودية ج15، مجلد14 سنة1995م، ص201.

3- عبد الملك مرتاض: القراءة وقراءة القراءة، حوض في إشكالية المفهوم، مجلة علامات، جدة السعودية ج15، مجلد14 سنة1995م، ص201.

معارضة، وهذا المعنى نسميه التّضاد، بيد أنّ المعارض لا يكتب، على سبيل المناورة ولكن على سبيل التحدي أو الاعجاب أو التلميح أو التلطف، وهو إن شئت: تلاقي أفكار وانضمام أطراف أو توارد خواطر¹

كما نلّفى الناقد يقتني مصطلح التفاعل باعتباره الركن الركين في تنميط النص، وتجهيزه بجهازه قبل لحظة الميلاد لأنّ «التفاعل الذي يحدث بين كتابة الكاتب والمؤثرات الأخرى الشقويّة العامّة فهي تنضوي تحت مفهوم التناص كما تنضوي تحت مفهوم التّكاتب»².

8.1: بين المكان والفضاء والحيّز L'espace:

ونحن نستقرئ أعمال الدكتور مرتاض، وإسهاماته النقدية - من لدن الاصطناع المعجمي - شعرنا برغبته تدقيق المفاهيم اللغويّة العربيّة، سيما حين حديثه عن مفهوم الحيّز - ضمن كتابه (الأدب الجزائري القديم - دراسة في الجذور-)؛ فقد طفق يبحث في مفهوم مصطلح الفضاء - الذي يُقايله السواد الأعظم من النقاد بمصطلح L'espace - ويستبدله بمصطلح الحيّز، حين يقول: «ويصطنع النقاد العرب المعاصرون مصطلح الفضاء الذي لا نراه ملائماً لكلّ أطوار هذا المفهوم السيميائي الحداثي، ممّا حملنا على التفرّد بالتعبير عن الفضاء بـ: الحيّز، وقد اجتهدنا في تبرير هذا الاستعمال في مواطن أخراة من كتاباتنا الحداثيّة»³.

ولئن كان الناقد قد أتى بهذا المصطلح اللغوي لكشف ضعف المصطلح الأوّل (الفضاء)، فإنّه - من وجهة أخرى - قد قلل من قيمة مصطلح المكان، الذي يدخل أيضاً في تواشج حقيقي مع مفهوم الفضاء، وأنّ له قيمة محدودة على غرار مفهوم الحيّز؛ والمكان - في نظره - «يحيل على موقع جغرافي بعينه من الأرض كأن يكون بلدًا، أو مدينة، أو قرية، أو حيًّا، أو شارعًا أو بناية، أو جبلا، أو حقلًا... وهلمّ جرًّا ممّا لا يكاد يُحصى من أضرب المكان»⁴.

ثمّ إنّ السبب في اعتناق الناقد هذا المصطلح - أي الحيّز - هو أنّه يستوعب عدّة مناحي في الحياة من ذلك أنّه «يستطيع أن ينصرف إلى

1- عبد الملك مرتاض: بين التناص والتكاتب الماهية والتطور، المرجع السابق، ص188.

2- عبد الملك مرتاض: المرجع نفسه، ص200.

3- عبد الملك مرتاض: الأدب الجزائري القديم (دراسة في الجذور)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر مطبعة 2005م، ص166.

4- المرجع نفسه، ص166.

اليابس والمائي، وإلى الملموس من المكان، والأبعاد والأحجام،
والأثقال، والقامات، والامتدادات، والأشكال على اختلافها»¹.

يصوغ الناقد رأيه وفق رؤية فيزيائية، تحاول الفصل العلمي
والعلمي، في مسار كل من الحيز والمكان، فرأى أن للأول طواعية
الاندماج في مكان النص قبله وبعده، وله جاذبية التعلق في النص
الأدبي كيفما كانت نمطيته، بل له الوجود القبلي قبل ازدياد النص، بله
قبل تكوينه في العقل البشري؛ ويعطي لهذه الرؤية الناشئة قانوناً
ظاهرياً لا يعدم أن ينماز في الوجود والعدم، ويسمى تلك النظرة باسم
الحيزية الخفية والحيزية المتسلطة، يقول في هذا الصدد: «ولقد
توسّعنا نحن في بلورة هذا المفهوم إلى أن بلغنا به التماس الحيزية
الخفية، أو الحيزية الناشئة عن الإطار المحيط، مع محاولة التحسس
الشديد للحيزية المتسلطة على كل النصوص الأدبية مع اختلاف في
طبيعة الثراء والضحالة»²، ولعل تلك النظرة المترضية تحاول خلخلة
البناء المحدود، من مثل ماروج له جيرار جينات Gerard Genette،
حين تنظيره لمصطلح المكان ضمن المتن السردي.

والباحث لا يستميله المصطلح فيتعثر في ردم المعنى، بل نراه
يستقصي ما من شأنه الحفاظ على وتيرة المعنى المقصود، لذلك نخاله
يتحسس نبض المعنى حتى إذا امتلأت قوته الدلالية إيضاحاً، أوجد له
مصطلحاً يتجانس وديناميته الحقّة، وهذا ما نلمسه في قوله: «أمّا نحن
فقد توسّعنا في مفهوم الحيز الأدبي فحملناه على أن يمتد إلى أدقّ
المشمولات الحيزية المتناهية اللطف، وحاولنا تحسّسه تحسّساً رهيماً
لدى تحليلنا النصوص الأدبية»³.

. وفي الجانب المقابل نلفيه يدحض مقولة المكان لما فيها من محدودية
الأفق، وبالتالي فالقول بها تعميم للرؤية الإبداعية المنبسطة، مادامت
العقوية تقتضي اللامحدود في مقابل المحدود، وهو إذ ذلك يشرح
عوامل هذا الترقّع بقوله: «إنّ معظم النقاد العرب ومحلّي النصوص
الأدبية لا يتوقفون إلا لدى المكان الصّراح فيتناولونه، وربما اقتصر
ذلك، بحكم هذه السيرة، على الأعمال السردية وحدها، وهم حين
يذهبون إلى أبعد من ذلك، وربما لم يفعلوا قطّ، بل يقفون مساعدهم
على الخطوط والأبعاد المكانية الصريحة... وهي سيرة، إن حدثت،

1- عبد الملك مرتاض: شعرية القصيدة، دار المنتخب العربي، بيروت ط1-1994م، ص179.

2- عبد الملك مرتاض: شعرية القصيدة، المرجع السابق نفسه، ص166-167.

3- المرجع نفسه، نفسه، ص167.

مقتبسة من الأنشطة التحليلية الغربية، كما ورد بعضها في أعمال جيرار جينيت Gerard Genette¹. إن ما يستميل القارئ لهذا الجنوح والصمود المرتاضين، يجعله يستنبئ عن بعد دلالي أراه مرتاض كيما تختلط نوابع الحيز بالمكان، هذا من جهة ومن أخراة نستلهم بواطن التحليل المعلل ماثلة في أغلب تنظيراته المصطلحية. إن فكرة المكان في نظره كشفٌ عليل للمقدرة الإبداعية، مادام الإبداع في أغلبه قد قُد من كيان مفتوح، لا تستسيغه تقاسيم المكان، لأنه يدلُ عموماً على التحديد الباهت، وفي الوقت ذاته نلفيه يُعلي من شأن الحيز لا شيء، إلا لأنه يستوجب بحكم مدلوله قسرَ المصطلح على دواليب العمل الفني بمختلف مشاربه.

لا ضيرَ إذن، من ترصد مجالات الحيز الملتوية في دواخل النص، والمتماهية خلفه وهي أحيار ما تنفك تتحد وتتراص لتكوّن مسارَ المدلول الذي أراه المبدع، ولا أدلّ على ذلك ممّا طبقه الناقد على بعض الأبيات الشعرية للشاعر الجاهلي امرئ القيس، وهي تنف منقّ من معلقته التي مطلعها: قفا نيك من ذكرى حبيب ومنزل²

9.1: مصطلح الزمن المقنع Le temps masqué:

وهي مظاهر زمنية متعدّدة، تضطلع بحال الشخوص في لحظة من اللحظات «وبإدراج هذا المقوم في السياق الوارد في النسيج المحلل ندرك مظاهر زمنية أخراة، وهي ما نطلق عليه نحن الزمن المقنع Le temps masqué وذلك مثل مهنته: وهل هو فلاح في حقل، أو عامل في معمل، أو مهندس في مصنع، أو طبيب في مستشفى، أو أستاذ في جامعة...؟ وكلّ هذه المهن يُفضي إلى تصوّر أزمن أخراة تتصل بزمن الرّجل كزمن التعلّم، أو زمن التمرّس على العمل المتخذ له حرفة، أو زمن الممارسة نفسه...»³

ثم إنّ الزمن الذي ابتغاه الناقد ليس سوى أطر زمنية يشد بعضها البعض في نسق ارتجالي، تجليه وتحليه نسقية اللّغة، وتتماهى أطره- أي الزمن المقنع- في الفعل والاسم على حدّ سواء، وهاتيك الأزمنة تتفاوت قوّة وضعفاً مردّها إلى المعجم اللغوي في حدّ ذاته، ومن ثمّ إلى المدلول المصاحب لعملية الأداء اللغوي.

1-عبد الملك مرتاض: الأدب الجزائري القديم، المرجع السابق، من ص166 إلى 181.

2-المرجع نفسه، من ص183-199.

3-نفسه، ص167

10.1: مصطلح المواسم La sémosis:

أتى الأستاذ مرتاض بمصطلح المواسم (بضم الميم وكسر السين)، مرادفاً للمصطلح الغربي La sémosis بقوله: «بعد تأمل طويل في معادل عربي للمصطلح السيميائي semiosis ارتأينا أن نقترح له مصطلح المواسم وذلك بعد قراءة كتاب السمة Le signe; labor. Bruxelles 1988 لأمبرطو إيكو [Umberto eco]، بدل السميوزة التي تظل لا تعني شيئاً في اللغة العربية غير القصور عن إيجاد مقابل عربي يكون له الحد الأدنى، من العلاقة بالمعنى الأصلي المستعمل في اللغة السيميائية الغربية...»¹

ويظهر المصطلح في عمومته شكلاً من أشكال المسميات اللامحدودة المشرب La sémosis illimitee، ولعل مرتاض لم ير في ترجمة المصطلح بدءاً من إظهار دلالاته الحقة، فلجأ إلى الاحتكام إلى التراث العربي بعد قراءته لكتاب أمبرطو إيكو [Umberto eco] السابق ذكره.

11.1: مصطلح التحلّيسي مقابل Psychanalyse:

إنّ الوارد من حوض المصطلحات الغربية المترجمة إلى العربية، يلفي هناك ترجمة حرفية لما يُراد نقله من معرفة، كمصطلح Psychanalyse الذي نلمح مقابله العربي: التحليل النفسي، وهذا أمر شائع وذائع حتّى في الكتب النقدية من يوم أن ولد المصطلح الغربي، بيد أنّ عبد الملك مرتاض تفقّى هذا المصطلح، وبحث عن حقيقته المعجمية من خلال استناده على قاعدة النحت الترجمائية، لأنّ بقاء صفة النعت والمنعوت - في نقل المصطلح دائماً - قد تجعل منه مُبتسراً في مفاهيمه التي أنشئ من أجلها، لذلك رأى أن ينحت «مصطلحاً من اللفظين الاثنين ليُصبح لفظاً واحداً مركباً (مع الخروج عن قاعدة الخماسي التي يقوم عليها الاستعمال في العربية حين ينحتون مصطلحاً من لفظين اثنين، أو حتّى من طائفة من الألفاظ كقولهم: "الحمدة" لعبارة "الحمد لله"... ممّا سيضطرنا حينئذٍ - كما نأتي ذلك اليوم في كثير من أطوارنا ونحن نتعامل مع المصطلح - إلى استعمال الوصف كما هي الحال هنا) هو: "التحلّيسي"، أخذنا الجزء الأوّل من لفظ التحليل (التحل)، والجزء الأخير من لفظ "النقسي"، ثمّ مزجنا بينهما، أو نحتنا من الاثنين لفظاً واحداً مركباً من عنصرين اثنين، ليُصبحاً على ما اقترحناهما عليه، ولو اتبعنا قاعدة النحت الخماسية لكنا قلنا مثلاً:

1.د.عبد الملك مرتاض: في نظرية النقد، المرجع السابق، ص92

"التحليلي"، وحينئذٍ يغتدي المصطلحُ بعيداً عن أن يحتوي المعنيين
الاثنتين الأصليين، وأما الذين قد يرون بضرورة الإبقاء على المصطلح
الشائع في الاستعمال اليوم، وهو: "التحليل النفسي" فإن ذلك لا يكون
طبعاً في كل الاستعمالات وتقليباتها، وسنظلّ بذلك عاجزين عن نقل
بعض المفاهيم الأجنبية، بهذا الصدد، على حقيقتها ودقتها»¹.

يسترعي انتباهنا من خلال العرض المتراضي نوازغ اصطناع
المصطلح العربي وتفعيله، بشكل يتناءى عن مضامين النقد التقليدي،
وهو لذلك حريص على تطوير مجاري اللسان العربي، من خلال
تفعيل القاعدة اللغوية العربية تفعيلًا علميًا يستند على نهج علمي
ترجماتي، يتجلى بالخصوص في مصطلح النحت، وهو مصطلح له ما
يبرره في ميزان الصّرف العربي، ومن هنا يكون حريّ بنا الالتزام
بقوانيننا العربية، ومحاولة استحداثها في مواطن الحداثة، حينما نعمد
إلى نقل المصطلح وتفعيله في اللغة العربية.

12.1: بين البنيوية والبنوية: Le Structuralisme

انطلق الدكتور مرتاض من التراث النحوي العربي في مساعلة
مصطلح بنيوية وبنوية، كونهما مصطلحان يعثورهما شيء من
الغموض في بيان حقيقتيهما، ولذلك أعاد التّقيب في كتاب سيبويه،
فوجد الأمر كما اعتقد، واستغرب في كيفية بقاء الاستعمال الخاطيء
لمصطلح "بنوية"، وهو بهذا كان قد عقد فصلاً كاملاً، أراد من خلاله
التّعريج على مغبة الفهم، ثمّ التسرّع في وسم الأشياء وسمّاً لا يليق
بمقامها من جهة التّمادي في استعمال المصطلح دونما دراسة تحليلية
لاستنفاقاته، وكشف الناقد في الأخير عن حقيقة إنتاج المصطلح الأمثل
من خلال إستناده على قواعد النحو العربي القديم، فقال: «ولقد كثر
الحديث من حول البناء اللّفظي السّليم الذي يجب أن يكون عليه هذا
اللفظ، ووقع الإصرار لديّ نهاية الأمر، على أن يُطلق كثيرٌ أو قليل
من النقاد العرب المعاصرين، الذين قد ينقص بعضهم شيء من الحسّ
اللّغوي المصقّى: أن يتداولوا الاستعمال الخاطيء، وهو بنوية، وذلك
عوضاً عن الاستعمال النّحوي السّليم الذي هو إمّا "بنوية"، وذلك كما
تقول في النسبة إلى "فتية" "فتية" على القياس، لأنك تُجرّيه مجرى ما
لايعتلى، وهو مذهب أبي عمر بن العلاء، كما يمكن أن يقال: "بنوي"
وهو في رأينا أخفّ نطقاً، وأكثر اقتصاداً لغوياً، وهو مذهب يونس بن

1- المرجع نفسه، ص135.136.

حبيب، ويمكن العودة إلى سيوييه في باب "الإضافة" لتحقيق هذه المسألة والتأكد من الإستعمال السليم الذي يقتضي إما أن يكون على أصل اللفظ الذي هو "البنية" فيقال: "بنيبي" وهو الاستعمال الذي اختاره جميل صليبا، وهو ثقيل في النطق، وإما أن يكون على القلب فيقال: "بنوي"، وهذا الاطلاق بالإضافة إلى سلامته من الخطأ، هو الأخرى بالضرورة نطقه على اللسان والأجمل حتماً وقعه في الآذان»¹.

إن الأخطاء التي تداركها الباحث، تجعلنا نبني حسنا الحدائي بالرجوع إلى مقررات التراث العربي، وإتقان قواعده بشكل يجعلنا نهتدي إلى ركن رشيد في التراث العربي، يمكننا من صياغة المصطلح العربي، ومن ثم فإن دأب الناقد خليقاً بنا أن نلتفت صوبه، وأن نقرأ قراءاته، بل أليس من الأفيد لنا الرجوع القهقري لمدارسه تعاليم الصرف والنحو العربيين؟! والإفادة أيضاً من مسلمات الحدائفة الغربية، بأطرها وقواعدها العلمية؟! وهذا ما من شأنه أن يولد فيضاً غزيراً في تحديث النحو والصرف العربيين، ومن ثم إنتاج بلاغة عربية جديدة - على غرار البلاغة الغربية التي أعيد تحديثها بما يتواءم والخطاب النقدي المعاصر - قادرة على بلورة الأحكام النقدية في جميع مشاربها. ثم إن رؤى الناقد هاته لم تتولد من فراغ، بل كانت عصاره جهد جهيد، ووقتٍ مديد، عايشت رؤى النقادين السابقين والسقي، ولا زالت تعائش ما تجود به الأقلام الغربية والعربية على حد سواء. إن دعوة كهذه تجعلنا في جانب آخر من بحوثنا نتحرى الصواب في استرفاد المصطلح أو قل: ترجمته من خلال العودة إلى الإستئناس بقواعد التّحبير المعجمي، حتى ننقي شرّ الوقوع في الزلل المصطلحاتي.

13.1: مصطلح "كِبْرَة": Le syntagme

من أبرز المصطلحات المستعملة في اللسانيات مصطلح (Le syntagme) الذي يترجمه بعضهم بمصطلح (السانتام)، وهو تركيب يتألف من وحدتين لغويتين فأكثر، ويعد دوسوسيرالواحد الأول لهذا المصطلح، غير أن الدكتور عبد الملك مرتاض يدلي بترجمة، تبدو من الغرابة بمكان كوننا لم نتعود على نطقها، وهذا المصطلح هو ركبّة، وقد استخدم لذلك قواعد "النحت"، وأجرى بعض التّغييرات المنهجية في استخلاص مادته المعجمية، وقال في هذا الصّدد: «لقد اقترحنا للمفهوم الأجنبي Syntagme، الذي يعني في لغة دوسوسير De

1-د.عبد الملك مرتاض: في نظرية النقد، المرجع السابق، من ص190 إلى ص192.

Saussure... كل عنصر مركب في سلسلة الكلام، مصطلح "ركبيرة"، وقد نحتناه من فعلين: ركبَ بمعنى ألف الكلام، و(عَبَّرَ) بمعنى بَلَغَ الرسالة وأوصلها إلى المتلقي، ذلك بأن المقصود من اللفظ الأجنبي هو تلاقي سلسلة من العناصر النحوية واللغوية داخل جملة واحدة، حتى إن شارل بالي Bally الفرنسي عرف هذا المصطلح بكونه نتاجاً لعلاقة بين مرتبطات نحوية قائمة بين إشارتين (Deux signes) معجميتين تنتميان إلى صنفين، أحدهما يكمل الآخر.¹

14.1: مصطلح "رسالات": Messages

يُترجم الناقد عبد الملك مرتاض المصطلح الغربي Messages بلفظ رسالات، وهو يخالف النقاد الذين يترجمونه بـ رسائل، ويبدو بذلك ملتزماً بالتعليل العلمي - كما أسلفنا - وهذا ما نستجليه في قوله: «أثرنا اصطناع لفظ رسالات لنطلقه على المفهوم الألسني المعروف في اللغة الفرنسية تحت لفظ Messages عوضاً عن رسائل، لأن لفظ الرسائل ينصرف في العادة إلى جمع تكسير رسالة بمعنى كتاب يرسل من شخص إلى آخر، على حين أن لفظ الرسالات إنما هو جمع لرسالة بمعنى نبوة؛ أي بمعنى تبليغ أمر سماوي إلى أمة بعينها، وقد ورد لفظ رسالات بهذا المفهوم الديني سبع مرات في القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿لقد أبلغتكم رسالات ربي ونصحت لكم﴾ - [سورة الأعراف، من الآية 93]².

15.1: مصطلح "بدعة": Réurrence

يستعمل الدكتور عبد الملك مرتاض مصطلح بَدْعَة، ويقابله بالمصطلح الغربي Réurrence مستنداً إلى قواعد "النحت"، ونراه يصرح في كتابه "شعرية القراءة" بما نصّه: «يطلق السيميائيون هذا المصطلح - أي - Réurrence على كل عنصر ألسني يتكرر، أو يعيد نفسه، فارتأينا أن ننحت هذا المصطلح - أي بدعة - من بدأ وعاد: (بَدَعْدَ يَبْدَعْدُ بَدْعَة)؛ فكانت - إذن - البدعة.³»

صحيح، أنّ النَّقْسَ العلمي حاصل في أعمال الدكتور مرتاض، بيد أنه قد يوقع ما يستحدثه من مصطلح في طيِّ النسيان، وتبريرنا في ذلك

1. د. الملك مرتاض: النص الأدبي: من أين؟ وإلى أين؟، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ط1- 1983م، ص98-97.

2. الملك مرتاض: النص الأدبي: من أين؟ وإلى أين؟، المرجع السابق، ص37.

3. د. عبد الملك مرتاض: شعرية القصيدة، المرجع السابق ص42.

هو أنّ تعليميّة اللّغة تتوحّى جانب القراية في المصطلح، كما تتوحّى أيضاً حدائة الكلمة القريبة من الاستعمال، وهذا ضرب من جعل اللّغة -في هذا الموضع بالذّات- غريبة لا يستميلها اللسان. وعلى هذا الأساس فدعواتنا تمازج بين الميول تارة، وبين التّفور تارة أخرى، تهزّتنا براءة الاستحداث المصطلحاتي- في كثير من جوانبها- وتدلّنا بالخصوص على شهامة النّاقّد العلميّة، بينما ترانا نتساءل بعدها عن إستحداثاته التي تدع من المصطلح غريباً، وفي مجتمع تخطّى هذا النمط من اللّغة، أو ليس من الواجب علينا في هذا الطّرف بالذّات إيجاد بدائل مصطلحاتيّة أخرى تعزّز الرّكن اللّغوي الآني، كي نصل إلى ربط الخارج من اللّغة بالداخل فيها- أعني وصل القارئ المبتدئ بالباحث المتمرّس العارف بخبايا اللّغة، من خلال تقريب هاته الأخيرة وتذليلها للقراء، بجعلها مرنة عذبة، لا نشاز فيها للوصول إلى ضبط الأداء اللسانياتي- ولأنّ التّفافر الصّوتي يشلّ فصاحة حتّى أهل البلاغة والبيان، فما بالك بقوم يعيشون في فترة أصبحت فيها اللّغة حكرّاً على الدّروس الأكاديميّة، ويبسرها لم تلقّ القبول والتّفاعل في مؤسّساتنا التعليميّة، فكيف بها تُقبل وهي نائية عن الاستعمال؟!.

ثانياً: خلاصة البحث:

نستوحي ممّا ثبت في أعمال الدّكتور عبد الملك مرتاض أنّ مجال بحثه في المصطلح والمصطلحيّة، أكسب التّفاد الجزائري ميدان الرّيادة، وأسّس لبعض الرّكائز والرّؤى العلميّة، التي ما فتئت تُناور في حقل المصطلح وتستفعل بعض القوانين التّرجمانيّة، من خلال الاعتماد على الوجهة التّطبيقيّة، ثمّ من خلال تبنّي مشروع علمي يهدف إلى مُساءلة التّراث، أي الانتقال من الماضي لمعرفة مكان الحاضر وحتّى المستقبل.

كما أنّ رُكام الباع التّفافي والعلمي الذي إكتسبه النّاقّد، جعله يستخدم المنهج الاستدلالي الإستقرائي، من خلال ما جيلّ عليه من معرفة متبصّرة بمضامين التّحو والصّرف العربيّين، أدّت به إلى خوض غمار البحث في المصطلح الأجنبي على إختلاف مشاربه، ولعلّ المقاييس العلميّة التي انتهجها هي التي مكّنته من خلق طلاء مصطلحاتي مرتاضي* ينشُد النّقنية، ويستخدم التّعليل في ترجيح أو تفنيد بعض الاستعمالات المصطلحيّة المستخدمة في المناهج التّقدية المعاصرة، ثمّ

*- تعمّدتنا هذه التسمية لما لها من دلالات موحية بشا وصاحبها، في مجال الصنّاعة المصطلحاتية.

ونحن ندرسُ بعض القوانين المصطلحاتيّة التي اعتنقها مرتاض شعرنا بنزوع نحو التّغيير، وثوّق إلى الكشّف، ومكابدة تمقت السّاهل في صناعة المصطلح، نستشعر بهذا الانفعال الهادف مثلاً عند قوله: «وأما الذين سيقولون: إنّ الخطأ إذا شاع أمسى استعماله حجّة، فإنّنا نجيبهم: إنّ الخطأ لا يكون حجّة لأهل الخطأ أبداً، وإذا أصرّ طائفة من النّاس على ارتكاب أخطاء بعينها في قانون السّير، فلن يستطيعوا فرض خطئهم على العالم بتغيير القوانين الصّائبة، وإحلال محلّها القوانين الخاطئة، إنّ الخطأ يظلّ أبداً خطأ ولاسيّما إذا كان صادراً عن أهل المعرفة، ومن هو أعرف معرفة من النّقاد؟»¹

دارت رؤية النّاقذ- فيما أحسب- حول طرائق التّسنيين المنهجي، ومضامين الاصطلاح المستحدث في نقل المصطلح الغربي، لأنّ من دواعي نجاح عمليّة الترجمة أن يكون ممارستها قد أوتيت بسطة في التفريق بين مدلول المصطلح ودالّته، وإلا كان استقراء التنظير الغربي من قبيل المستحيل.

إنّ السّنن البحثي الذي خاض فيه النّاقذ عبد الملك مرتاض، لم يأت من فراغ، وإتّما بدت بعض قواعده مستمّدة من توصيات الدّوة المنعقدة أيام 18-19-20 فبراير 1981م بمكتب تنسيق التّعريب بالرباط، من أجل توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي، وكذا المبادئ التي حوت جملة من المواصفات التي يلزم توافرها في المصطلح الموضوع مقابلاً للمصطلح الوافد أثناء التّعريب أو الترجمة، ومن تلك المواصفات، التي رأيناها مرتسمة في التّأسيس المصطلحاتي عند النّاقذ هي:

- تفضيل المصطلح العربي الفصيح المتواتر.
- تفضيل الصيغة الجزلة الواضحة.
- تفضيل المصطلح الدقيق.

وأخيراً، فإنّ الإشكاليّة- كما نعتقد- ليست في تغيّر المصطلح من ناقد لآخر، بل إنّ الإشكاليّة تعود إلى التّنافر الحالك في رؤية المدلول ومشروعيّة استيعابه، مادام المصطلح- في حقيقته- وجهاً آخر له، ذلك أنّ تغيير المصطلح قد يؤدي بدوره إلى تغيير في فهم المدلول، وأنّ عدم استيعاب هذا الأخير قد يؤدي إلى فهم مغلوّط في رؤيتنا للمصطلح. ومن حسنات النّقد المرتاضي، أنّه أسبغ علينا بعض الفوائد التي تخصّ ضرورة الأخذ الفاحص والمنتبصر من التراث، حتّى لا نزلّ قدم، ولا

1- عبد الملك مرتاض: في نظريّة النّقد، المرجع السابق ص 191-192

يقع زللاً في ترجمة المصطلح، هذا من جهة ومن أخراة، نلاحظ أن ناقدا قد استأثرَ ببوارد التّاريخ لنقده في كلّ مرّة بقوله مثلاً: «إننا اصطّلحنا هذه التّسبة التي نفرد بها...»¹.

ولعلّه-بهذا- يحاول إبراز القصور الذي ما فتىّ النقاد يدعونه دعاءً، حتّى وصل إليه على حاله المغلوط، ويريد في الآن ذاته أن يفصح عن نيّة حسنة، وهذا بضرورة التّبصّر والحيطّة من عثرات التّقليد الأعمى، والتّنبية إلى أنّ المسار التّرجماتي يستدعي ثقة في مردودنا التّراثي، مثلما يستدعيه في المردود الحضاري، كما نحسّ في ثنايا مؤلّفاته دعوة القارئ إلى ضرورة الاهتمام باللّغة العربيّة، بل إنّه يعدّ- في تقديري- البراعة فيها واجباً على كلّ عربيّ مسلم، وأنّ قداستها وقوتها ومناقتها وجمالها، يحتمّ علينا اعتناقها بالإبداع فيها ما دامت لا تحدّها حدود، ولا يملّ من جنانها قارئ ولا مبدع.

ثمّ من الملحوظات التي يمكن لنا إيدأؤها في هذه العجالة، هو أنّ التّرجمة الدّقيقة تخضع لقانون علمي- وهو ما أحسّسنا الناقد يعلّمه عبر كتاباته، وهذا القانون يُفترّض أن يُسَطَّر ويطبّق، لا أن يبقى حبراً على ورق وفي هذا المعنى يقول محمّد رشاد الحمزاوي: «فلا يمكن أن نقرّ على العموم بوجود ترجمة صائبة وترجمة خاطئة إلا إذا تقيدنا بمعطيات، وقوانين جماعية، تستوجبها التجربة والتطبيق.»²

وقد رأينا التّأقيد (عبد الملك مرتاض) يسائل في أكثر ترجماته المفهوم خوف الخطل، وهذا ما ساعده على فضّ الرّيب في توليد المصطلح، لأنّ «الترجمة في جملتها لا تقتصر على نقل آلي من مجموعة من الرموز إلى مجموعة أخرى، بل هي منهج للبحث عن نقل مفهومات إلى مفهومات مقابلة لها في اللّغة المنقول إليها.»³

ومما جلب انتباهنا أيضاً هو أنّ الناقد له حصافة نقل وتوليد المصطلح الوافد، واقتناصه من فضاء اللّغة العربيّة، ثمّ إنّه- بعمله هذا- أعطى للنّقد الجزائري خاصّة، والعربي عامّة بصيصاً من الأمل في تلقّيه لواجهة المصطلح الوافد خوف العثرات والزلاّت، وهو لذلك قدّم ولايزال نظراته النّقدُ تاريخيّة في حياة المصطلح، والتي يمكن لذوي الاختصاص أن يغرفوا منها، ولو بعد حين، وإنّ موقفه النّقدي هذا يتمّ

1-د. عبد الملك مرتاض: نظرية التبليغ بين الحداثة العربيّة والتراث العربي، المرجع السابق، ص 21.

2- محمد رشاد الحمزاوي: المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتمييزها (الميدان العربي)، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط 1986م، ص 47.

3- مجدي وهبة: الأدب المقارن ومطالعات أخرى، مكتبة لبنان بيروت، ط 1991م، ص 69.

عن ثقافة عالية وتذوق أدبي ونقدي، بدأ رهن العمل المضني، الجامع بين التراث اللغوي العربي والنقد الحدائثي الغربي.

ثالثاً: مكتبة البحث:

أولاً: المراجع:

- 1- محمد رشاد الحمزاوي: المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها (الميدان العربي) دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط1 1986م.
- 2- مجدي وهبة: الأدب المقارن ومطالعات أخرى، مكتبة لبنان بيروت، ط1- 1991م.
- 3- د.محمد ديداوي: منهاج المترجم بين الكتابة والاصطلاح والهوية والاحتراف، المركز الثقافي العربي: الدار البيضاء- المغرب، ط1- 2005م.
- 4- د.عبد الملك مرتاض:
- في نظرية النقد (متابعة لأهم المدارس النقدية المعاصرة ورصد لنظرياتها)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة 2002 م.
- دراسة سيميائية تفكيكية لقصيدة أين ليلاي لمحمد العيد آل خليفة، ديوان المطبوعات الجامعية- 1990م.
- بنية الخطاب الشعري، دراسة تشريحية لقصيدة "أشجان يمانية" ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- 1991م.
- الأدب الجزائري القديم (دراسة في الجذور)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع- الجزائر- طبعة 2005م.
- شعرية القصيدة دار المنتخب العربي- بيروت، ط1- 1994م.
- "النص الأدبي: من أين؟ وإلى أين؟"، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، ط1- 1983م.
- 5- ابن منظور: لسان العرب، دار صادر (د ت) ج2.
ثانياً: المجالات والنوثرات:
1- مجلة تجليات الحدائث السنة الأولى العدد الأول 1992م، العدد الثاني- يونيو 1993م، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة وهران- السانوية.
2- مجلة المترجم مجلة محكمة تعنى بقضايا الترجمة يصدرها مخبر "تعليمية الترجمة وتعدّد الألسن" جامعة وهران- السانوية- الجزائر، دار الغرب- وهران، ع 03- أكتوبر، ديسمبر 2001م.
3- مجلة علامات ج5، م2، ربيع الأول 1413، سبتمبر 1992م، ج15/ المجلد 14، سنة 1995م، مج9/ ع34، سنة 1999م.
4- مجلة قوافل، النادي الأدبي- الرياض، السنة الرابعة، المجلد الرابع/ العدد السابع، سنة 1996م.
ثالثاً: المراجع بالفرنسية:
1-Bassam Baraké:-dictionnaire de linguistique: Français- Arabe avec un index alphabétique des termes arabes، Liban- bayrou

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

1-WWW.elhouda.com.